



سلطة النقد الفلسطينية

تقرير التطورات الاقتصادية



الربع الثالث
2021

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

كانون الثاني 2022

الملخص التنفيذي

استمر تحسن الأداء الاقتصادي خلال الربع الثالث 2021، وذلك في ضوء حالة من التعافي التي سادت معظم الأنشطة الاقتصادية، وتحسن مستويات الطلب الكلي، ومن جانب آخر، فقد أُلقت موجة الغلاء العالمية بظلالها على مستوى الأسعار في فلسطين. وفيما يلي ملخص لأهم مؤشرات الأداء الاقتصادي:

➤ حقق الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين نمواً بنحو 6.7% على أساس سنوي، إذ نما بما يقارب 7.2% في الضفة الغربية، و4.0% في قطاع غزة.

➤ ارتفاع معدل التضخم في فلسطين ليلعب نحو 2.2% على الأساس السنوي.

➤ انخفاض معدلات البطالة في فلسطين عن مستوياتها المناظرة لتبلغ 27.3%.

➤ ارتفاع الأجور الاسمية على الأساس السنوي، بواقع 3.7% للعاملين في الضفة الغربية، و1.9% للعاملين في قطاع غزة، و4.8% للعاملين في إسرائيل والمستعمرات.

➤ ارتفاع نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع الربع السابق والمناظر وصولاً إلى 22.0%.

➤ ارتفاع أصول/خصوم القطاع المصرفي بنحو 14.5% على الأساس السنوي، لتبلغ حوالي 21.3 مليار دولار.

➤ انخفاض عجز الحساب الجاري عن مستواه المناظر بنحو 22.0%، ليلعب نحو 316.0 مليون دولار.

المحتويات

ii.....	الملخص التنفيذي
1.....	التطورات العالمية
2.....	إسرائيل
2.....	الأردن
3.....	التطورات المحلية
3.....	النمو
6.....	الأسعار والتضخم
7.....	سوق العمل
8.....	الأجور والقوة الشرائية
9.....	المالية العامة
10.....	التطورات المصرفية
11.....	القطاع الخارجي
14.....	مؤشر القدس للأوراق المالية

التطورات العالمية

شهدت غالبية اقتصادات العالم تحسناً خلال الربع الثالث 2021 مقارنةً بالربع المناظر، والذي يعزى في جانب منه إلى أسبابٍ فنيةٍ متعلقةٍ بطبيعة المقارنة بالربع المناظر (الربع الثالث 2020) الذي سجّل آنذاك انخفاضات واضحة. ومن جانب آخر، واصلت الدول عملية تطعيم الأفراد بهدف السيطرة على الوباء وتجنب العودة للإجراءات المشددة، وحظيت الدول التي كان لها قدرة أكبر على الوصول إلى اللقاح بفرص أكبر لتحسن نشاطها الاقتصادي ومستويات الطلب فيها.

وبالرغم من هذا التحسّن، واجهت اقتصادات العالم تحدياتٍ عدة خلال هذا الربع، وعلى رأسها بطء التعافي في أسواق العمل، واستمرار الاختلال في سلاسل التوريد وما رافقها من ارتفاع في مستويات الأسعار ومعدلات التضخم، وهو ما وضع صانعي القرار والسياسات في مفاضلةٍ ما بين دعم أسواق العمل لتجنب انتكاسه الاقتصاد من جديد وتراكم رأس المال البشري، وما بين السيطرة على مستويات التضخم المتزايدة التي قد تمتد على المدى المتوسط وتتعدى كونها ارتفاعاً عارضاً. علاوةً على ما سبق، تزايدت مخاوف العالم حول المخاطر الناتجة عن التقلبات المناخية وما سببته من نقص في الإمدادات. وفي النتيجة، توجهت عدة دول لتقليص المخاطر السابقة من خلال وضع قيود على مجموعة من الأنشطة، فالصين على سبيل المثال قامت بفرض قيودٍ على صناعة الفحم الحجري (المُركّز الأساس في إنتاج الطاقة الكهربائية لديها) في إطار توجيهها نحو خفض الانبعاثات الكربونية، وهو ما أدى لتفاقم أزمة الكهرباء لاحقاً، وانقطاعها بشكل متكرر.

وعلى مستوى الدول المتقدمة، فإن قدرتها على نشر اللقاح بسرعة أكبر، وتوفير الدعم من خلال السياسات المالية والنقدية بشكل واسع، قد عجّل من تحسن مستويات الطلب والإنتاج. بيد أن استمرار الانقطاع في سلاسل الإنتاج والتوريد، وقصور مستويات العرض عن مجارة الطلب، من شأنه أن يعيق سرعة تعافي تلك الدول، وهو ما دفع صندوق النقد الدولي لتخفيض توقعاته لنمو هذه المجموعة.

أما على صعيد الدول النامية والصاعدة، فقد انقسمت بحسب أدائها إلى فئتين. وتضم الفئة الأولى الدول المصدرة للسلع الأولية (النفط تحديداً)، والتي استطاعت أن تستفيد من ارتفاع الأسعار، وهو ما جعل صندوق النقد يرفع من توقعاته حول مستويات نموها في المدى القصير. أما الفئة الثانية المكوّنة من باقي الدول في المجموعة فلا تزال تعاني من بطء عملية نشر اللقاح، وارتفاع مستويات الدين، وانخفاض

الهامش المتاح أمام الحكومات لتوفير الدعم، بالإضافة إلى حالة عدم اليقين المسيطرة على أسواقها نتيجة ارتفاع الأسعار، مما دفع صندوق النقد لخفض توقعات نموها الاقتصادي.

إسرائيل¹

يعد الاقتصاد الإسرائيلي أحد أبرز الاقتصادات التي استطاعت السيطرة على الجائحة، وذلك من خلال نشر اللقاح بسرعة كبيرة، وتطبيق مجموعة من برامج الدعم الحكومية، علاوةً على تدخلات البنك المركزي في تحفيز الاقتصاد. فقد نما الاقتصاد الإسرائيلي خلال الربع الثالث بواقع 4.4% على الأساس السنوي، مدفوعاً بتحسّن الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

ومما تجدر الإشارة إليه أن إسرائيل قد برزت خلال الآونة الأخيرة كأحد أهم الدول في مجال الصناعات التكنولوجية، وهو ما عزز التدفقات النقدية الداخلة والاستثمار الأجنبي، وساهم برفع سعر صرف الشيكل مقابل الدولار الأمريكي، وذلك على الرغم من محاولات البنك المركزي كبح هذه الزيادة لما لها من أثر سلبي على الميزان التجاري والصادرات تحديداً. بيد أن ارتفاع سعر الصرف لم يكن في مجمله ذو أثر سيء على الاقتصاد الإسرائيلي، إذ ساهمت الارتفاعات المتكررة في سعر الصرف في تخفيض تكلفة الواردات وخاصة الواردات من النفط والسلع الأساسية، وبالتالي بقيت مستويات التضخم ضمن الحد المستهدف، مسجلةً 2.2% خلال الربع الثالث، الأمر الذي سمح للمركزي بالحفاظ على سياسته التوسعية وأسعار الفائدة المتدنية عند 0.1% بمعزل عن الضغوط التضخمية التي اجتاحت باقي الدول، وذلك بحسب عدة تصريحات من قبله خلال عدة مناسبات.

أما سوق العمل، فقد استفاد من حالة التحسن الاقتصادي، إذ تراجعت مستويات البطالة إلى 5.0% خلال الربع الثالث. على الرغم من ذلك، تبقى وتيرة التعافي في سوق العمل بطيئة، إذ لا تزال معدلات البطالة أعلى من مستواها ما قبل الجائحة.

الأردن²

نما الاقتصاد الأردني بنحو 2.7% خلال الربع الثالث على الأساس السنوي، على خلفية تحسن طال جميع القطاعات الاقتصادية، كان أبرزها الصناعات الاستخراجية والإنشاءات، وذلك بالرغم من ظهور

¹ مصدر البيانات: البنك المركزي الإسرائيلي، الحسابات القومية،

<https://www.boi.org.il/en/DataAndStatistics/Pages/MainPage.aspx?Level=3&Sid=1&SubjectType=2>
والموقع الإلكتروني، <https://tradingeconomics.com>

² مصدر البيانات: البنك المركزي الأردني، أسعار فائدة البنك المركزي،

الطفرات الجديدة من متحور كورونا. بيد أن هذا التعافي لا يزال بطيئاً نظراً لما يواجهه المملكة من تحدياتٍ كبيرةٍ، كنسب الدين المرتفعة التي تترك هامشاً أقل للحكومة في دعم الاقتصاد، وضعف السياحة، إلى جانب نسب البطالة المرتفعة نسبياً.

وقد تأثرت معدلات التضخم إيجاباً بتحسّن العجلة الاقتصادية، مسجلةً 1.9% خلال الربع الثالث، بالإضافة إلى أثر موجة الغلاء العالمية. من جانبها، انخفضت معدلات البطالة بشكل طفيف لتبلغ 23.2% خلال الربع الثالث، وهو ما يعكس أداءً أفضل لسوق العمل على الرغم من بطء وتيرة التعافي، إذ لا تزال مستويات البطالة أعلى من معدلها ما قبل الجائحة. وفي إطار ما سبق من تطورات، حافظ البنك المركزي الأردني على أسعار الفائدة كما هي عند 2.5%.

التطورات المحلية

النمو³

لم يختلف الحال في الاقتصاد الفلسطيني عنه في اقتصادات العالم بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، إذ شهد الناتج المحلي نمواً خلال هذا الربع، على الرغم من مجموعة التحديات التي تواجهه.



وساهم ارتفاع الضغوط التضخمية العالمية في رفع تكلفة الواردات ومستويات التضخم المحلية، في حين لا يزال سوق العمل الفلسطيني في حاجةٍ لمزيدٍ من الدعم لتخطي آثار الجائحة التي قد تمتد على المدى المتوسط. إذ تشير البيانات الأولية إلى نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع

الثالث 2021 بحوالي 6.7% على الأساس السنوي، بينما بقي قريباً من مستواه في الربع السابق بنمو طفيف بلغ 0.1%. وبالرغم من النمو المتحقق خلال هذا الربع إلا أن الناتج المحلي الحقيقي لا يزال

<https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=90>

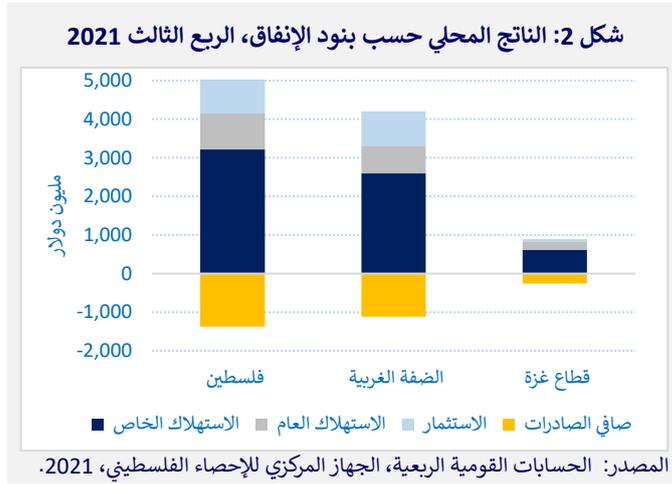
ودائرة الإحصاءات العامة، الناتج المحلي الإجمالي، <http://dosweb.dos.gov.jo/ar/q3-2021>

والموقع الإلكتروني <https://tradingeconomics.com>

³ مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الربعية،

https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_28-12-2021-NA-ar.pdf

أدنى من مستوياته ما قبل الجائحة. ويعزى هذا النمو بشكل أساسي إلى التحسن التدريجي في العديد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وموسم الأعياد والعودة إلى المدارس بالإضافة إلى تحسن مستويات التوظيف وبالتالي تحسن مستويات الطلب المحلي.



فقد شهدت كافة مكونات الطلب المحلي تحسناً ملحوظاً خلال هذا الربع مقارنة بالربع السابق والمناظر. إذ ارتفع الاستهلاك الخاص (المحرك الأبرز والأكثر وزناً للطلب الفلسطيني) على الأساس السنوي بنحو 6.5%، على خلفية تحسنه في الضفة الغربية بواقع 6.9%، وقطاع غزة بنسبة

4.8%. في حين نما بنحو 1.5% على الأساس الربعي، وبواقع 1.6% في الضفة الغربية، و1.2% في القطاع.

كما شهد الاستهلاك الحكومي تحسناً بنسبة 15.7% على الأساس السنوي، مدفوعاً بتحسن طال شقي الوطن، إذ ارتفع في الضفة الغربية بنسبة 15.9%، وبنحو 14.8% في قطاع غزة. ويجدر بالذكر أن الربع المناظر كان قد شهد انقطاعاً في إيرادات المقاصة نتيجة الأزمة السياسية، وهو ما انعكس سلباً على قدرة الحكومة على الإنفاق خلال تلك الفترات.

وقد ارتفع الاستثمار في فلسطين بنحو 17.0% على الأساس السنوي، وذلك على وقع تحسنه في الضفة الغربية بنحو 18.8%، بينما ساهم تراجع بنحو 6.3% في قطاع غزة بالتثبيط من أثر تلك الزيادة، وهو ما يعكس حالة عدم اليقين التي تلقي بظلالها على المستثمرين في القطاع، والتي تنعكس بشكل مباشر على الأسواق.

وفي ذات السياق، شهد عجز الميزان التجاري مزيداً من الارتفاع، ليلبلغ حوالي 1,374.1 مليون دولار، وهو ما يشكل 36.8% من الناتج المحلي الحقيقي، وذلك في ظل عودة حركة التجارة العالمية وما له من أثر أكبر على الواردات. إذ ارتفعت الصادرات بنسبة 9.6%، مقابل نمو 13.7% في الواردات. وعلى صعيد الضفة الغربية، فقد ارتفعت الصادرات بنحو 9.1%، مقابل زيادة الواردات بـ 14.1%. أما في قطاع غزة، فقد نمت الصادرات بواقع 17.6%، مقابل ارتفاع الواردات بنحو 11.9%.

أما على الصعيد الجغرافي، تعتبر الضفة الغربية المصدر الرئيس للنمو في فلسطين، بواقع 7.2% على الأساس السنوي و0.1% على الأساس الربعي. علماً بأن الناتج المحلي في الضفة الغربية يشكل نحو 83.2% من إجمالي الاقتصاد الفلسطيني. وقد شمل هذا التحسن جميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء قطاع الزراعة، الذي تراجع بنحو طفيف (0.6%) على الأساس السنوي. فقد شهد قطاع الإنشاءات قفزة نوعية بنمو بلغ حوالي 23.3%، متبوعاً بتحسين الإدارة العامة والدفاع، والخدمات والفروع الأخرى بنحو 16.5% و15.4%، على التوالي. ويعزى هذا النمو، بشكل أساسي، إلى تخفيف الإجراءات الصحية والقيود على الحركة والسفر، بالإضافة إلى أن جزء من هذا التحسن يعهد إلى أساس المقارنة المنخفض (الربع الثالث من 2020).

أما في قطاع غزة، فتشير البيانات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 4.0% على الأساس السنوي، مقابل تراجع بواقع 0.2% على الأساس الربعي. وتأتي هذه التطورات حاصلة توجّهات متباينة في الأنشطة الاقتصادية، إذ شهدت قطاعات الصناعة والإدارة العامة والدفاع تحسناً ملحوظاً بنحو 19.4%، و16.3% على الأساس السنوي، على الترتيب. بالمقابل يبدو أن تداعيات الحرب التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على القطاع في أيار 2021 لا تزال تلقي بظلالها على بعض الأنشطة الاقتصادية. وقد جاء قطاع الإنشاءات على رأس الأنشطة الأكثر تضرراً، منخفضاً عن مستواه المناظر بواقع 9.2%، على خلفية تأخر عمليات الإعمار وتأخر دخول مواد البناء للقطاع، تبعه الانخفاض في قطاعي الزراعة والتجارة بنسبة 7.3% و2.2% على التوالي.

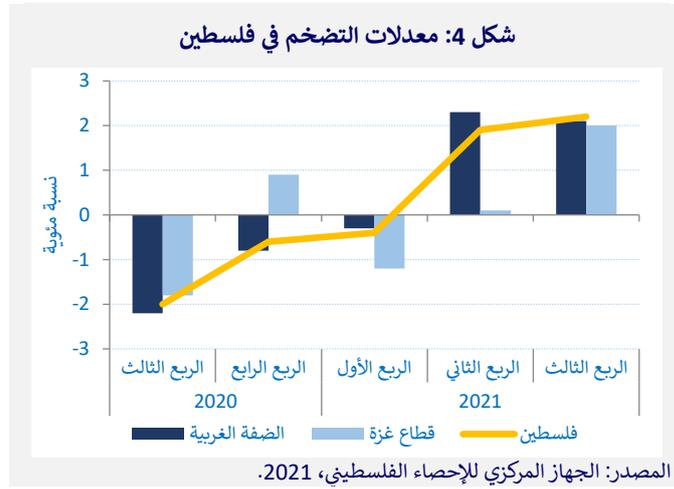
شكل 3: معدل النمو حسب الأنشطة الاقتصادية، الربع الثالث 2021 (أساس سنوي)



* تشمل أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021.

الأسعار والتضخم⁴

شهد الربع الثالث 2021، ارتفاع معدل التضخم في فلسطين إلى 2.2% على الأساس السنوي، وهو الأعلى منذ عدة أرباع. وقد جاء الارتفاع في أسعار المستهلك (التضخم) نتيجة لمجموعة من العوامل



الخارجية والداخلية، وعلى رأسها ارتفاع تكلفة الواردات والسلع الأساسية، كالنفط والغذاء، على خلفية اختلالات في سلاسل الإنتاج والتوريد نتيجة الطفرات الجديدة من الوباء. بالإضافة إلى تحسن مستويات الإنفاق من استهلاك واستثمار، وهو ما دفع باتجاه رفع الأسعار. في حين ساهم ارتفاع

سعر صرف الشيكل مقابل الدولار في امتصاص جزء من موجة الغلاء.

أما على مستوى المجموعات الرئيسية لسلة المستهلك الفلسطيني فقد تباينت التوجهات ما بين ارتفاع وانخفاض، إلا أن الكفة رجحت لصالح الزيادة، في ظل ارتفاع أسعار المجموعات الأكثر وزناً مقارنة بانخفاضات طفيفة طالت المجموعات الأقل وزناً. وقد شكل الغذاء (الأكثر وزناً في سلة المستهلك الفلسطيني) الرافد الأساسي لهذه الزيادة السعرية، بارتفاع 4.3%، بالإضافة لارتفاع أسعار المسكن ومستلزماته بواقع 4.5%، ومجموعة النقل والمواصلات بنسبة 3.5% نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، كما سجلت أسعار الأثاث والسلع المنزلية ارتفاعاً بنحو 3.4%.

وعلى صعيد الضفة الغربية، فقد سجلت معدل تضخم بنحو 2.1% خلال الربع الثالث، عطفاً على تزايد الضغوط التضخمية بشكل ملحوظ في المجموعات الأكثر تأثيراً، وعلى رأسها أسعار الغذاء التي ارتفعت بواقع 3.4%، ومجموعة المسكن ومستلزماته بنحو 3.6%، والنقل والمواصلات بنسبة 4.2%، بالإضافة لمجموعة الأثاث والسلع المنزلية التي حازت على أعلى قفزة سعرية بواقع 5.2%، في حين كان الانخفاض الوحيد في أسعار خدمات التعليم بواقع 1.6%، أما باقي المجموعات فقد شهدت استقراراً نسبياً.

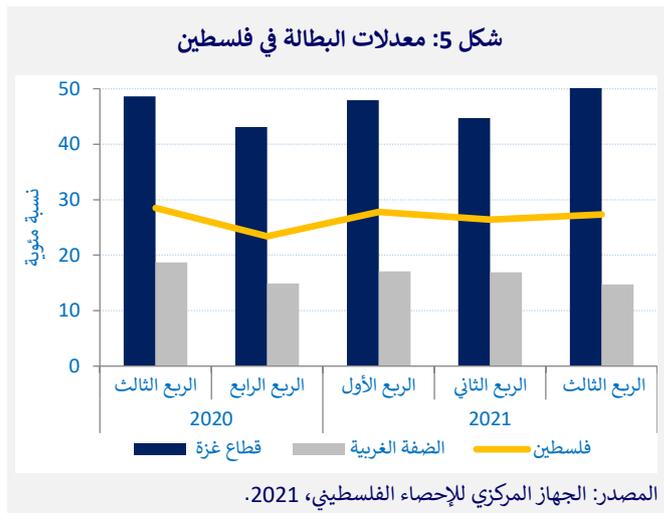
⁴ مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأرقام القياسية، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، https://www.pcbs.gov.ps/site/lang_ar/695/default.aspx لمزيد من التفاصيل: الاطلاع على تقرير التضخم الصادر عن سلطة النقد، www.pma.ps.

وفي قطاع غزة، بلغ معدل التضخم 2.0%، وذلك على الرغم من التباين الحاد في تغير أسعار المجموعات الرئيسية لسلة المستهلك، إذ شهدت أسعار الغذاء صعوداً حاداً بنحو 6.8%، إلى جانب مجموعة المسكن ومستلزماته بواقع 5.1%، وارتفاع أقل وتيرةً في مجموعة الأثاث والسلع المنزلية بمقدار 1.1%. في حين انخفضت هذه المستويات في باقي المجموعات الأخرى، وأبرزها مجموعة النقل والمواصلات التي تراجعت أسعارها بنحو 3.4%، ومجموعة المطاعم والمقاهي بنسبة 3.2%. وتجدر الإشارة إلى أن حالة عدم الاستقرار والتخوف من عودة التصعيد، من شأنه كبح مستويات الطلب، وهو ما قد يكون السبب في تراجع الأسعار لبعض المجموعات في سلة المستهلك.

سوق العمل⁵

أثر النمو الاقتصادي إيجاباً على مؤشرات سوق العمل خلال الربع الثالث من العام 2021، إذ ارتفعت نسب المشاركة وصولاً لأعلى مستوياتها منذ بداية الجائحة مسجلةً 43.8%، ومقتريةً بذلك من مستوياتها ما قبل الأزمة.

فقد ارتفعت أعداد العاملين بنسبة 9.8% للضفة الغربية، و14.7% لقطاع غزة، على الأساس السنوي، لتبلغ حوالي 786 ألف عامل و252 ألف عامل على الترتيب. كما ساهم سوق العمل الإسرائيلي بتوفير حوالي 10 آلاف فرصة عمل جديدة خلال هذا الربع للعاملين من الضفة الغربية، ليرتفع عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل إلى حوالي 145 ألف عامل.



وانعكست حصيلة هذه التطورات على معدلات البطالة التي انخفضت في الضفة الغربية من 18.5% في الربع المناظر إلى 14.7% خلال الربع الحالي، في حين ارتفعت في قطاع غزة من 48.6% في الربع المناظر إلى 50.2% في الربع الحالي، عطفاً على زيادة في جانب العرض أعلى منها في جانب الطلب، وعدم قدرة الاقتصاد في

⁵ مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سوق العمل، مسح القوى العاملة الربعي، https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_8-11-2021-LF-ar.pdf

قطاع غزة على خلق فرص عمل إضافية لاستيعاب كافة الداخلين الجدد إلى سوق العمل. في المحصلة، سجلت معدلات البطالة في فلسطين انخفاضاً من 28.3% في الربع المناظر إلى 27.3% خلال الربع الحالي.

الأجور والقوة الشرائية⁶

شهدت الأجور الاسمية ارتفاعاً خلال الربع الثالث على الأساس السنوي للعاملين في جميع المناطق،

وعلى رأسها أجور العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات بنحو 4.8% لتبلغ 266.3 شيكل/يوم، والتي أثرت بدورها على معدلات الأجور في الضفة الغربية، التي ارتفعت بنحو 3.7%، لتصل إلى 125.6 شيكل/يوم، في حين كانت الأجور للعاملين في قطاع غزة الأقل ارتفاعاً بنحو 1.9%، لتبلغ 60.5 شيكل/يوم.

جدول 1: التغير في معدل الأجر اليومي الاسمي والحقيقي، الربع الثالث 2021 (أساس سنوي)

إسرائيل والمستعمرات	قطاع غزة	الضفة الغربية	
4.8	1.9	3.7	الأجر الاسمي بالشيكل
2.1	2.0	2.1	الأسعار
2.7	-0.1	1.6	الأجر الحقيقي بالشيكل

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021.

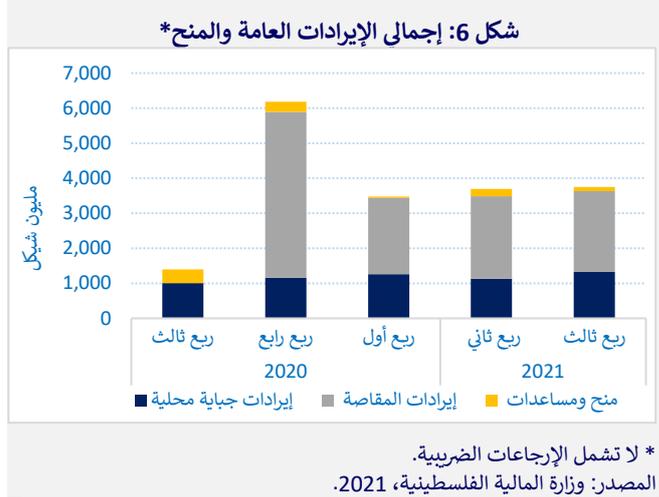
أما الأجور الحقيقية (ممثلة بالأجور الاسمية مطروحاً منها معدلات التضخم) فقد ارتفعت للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات بنحو 2.7%، وللعاملين في الضفة الغربية بنحو 1.6%. في حين فاق أثر التضخم أثر زيادة الأجور الاسمية في قطاع غزة، لتراجع الأجور الحقيقية للعاملين في القطاع بنحو 0.1%.

ومن جانبٍ آخر، ونظراً لتقاضي جزء من العاملين في فلسطين أجورهم بعمليتي الدولار والدينار، فهم عرضة لتغيرات سعر الصرف. فقد أسهم الهبوط الحاد في سعر صرف الدولار (نحو 5.4% على الأساس السنوي) في مزيد من التراجع في القوة الشرائية لمن يتقاضون أجورهم بهاتين العمليتين.

⁶ مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سوق العمل، مسح القوى العاملة الربيعي، https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_8-11-2021-LF-ar.pdf

المالية العامة⁷

على عكس حالة التحسن التي شهدتها الاقتصاد خلال هذا الربع، ما زالت المالية العامة للحكومة تواجه العديد من التحديات، والتي انعكس أثرها في قدرة الحكومة على الانفاق والوفاء بالتزاماتها.



فعلى صعيد الإيرادات، بلغ إجمالي الإيرادات العامة والمنح 3.7 مليار شيكل خلال الربع الحالي، بارتفاع يزيد عن الضعف مقارنة بالربع المناظر، فيما بقيت قريبة من مستوياتها في الربع السابق. وتأتي هذه الزيادة على الأساس السنوي نتيجة تدني أساس المقارنة (إذ شهد الربع الثالث 2020 انقطاع أموال

المقاصة)، وعليه، يأتي هذا التحسن عطفاً على عودة أموال مقاصة للتدفق من جديد. الجدير ذكره أن المنح والمساعدات الخارجية ما زالت عند أدنى مستوياتها، بنحو 114.4 مليون شيكل، ولم تتعد مساهمتها في إجمالي الإيرادات والمنح الـ 3.1% خلال هذا الربع. في حين ساهمت إيرادات المقاصة بنحو 61.5% من إجمالي الإيرادات والمنح، وساهمت إيرادات الجباية المحلية بنحو 35.4%.



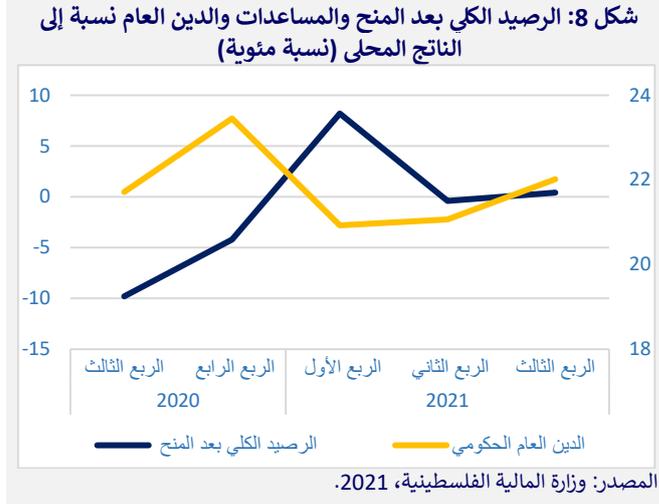
أما على صعيد النفقات العامة، فقد ارتفعت بواقع 37.0% على الأساس السنوي، لتبلغ 3.6 مليار شيكل، مدفوعةً بزيادة فاتورة الأجور والرواتب وبنحو 44.3% وبند غير الأجور بنحو 8.5%، على الترتيب، مقابل تراجع النفقات التطويرية بنسبة 3.2%. أما على الأساس الربعي، فقد انخفضت النفقات العامة بواقع 2.1%، على

⁷ مصدر البيانات: وزارة المالية الفلسطينية، البيانات الشهرية،

<http://www.pmf.ps/pmf/internal.php?var=11&tab=01>

لمزيد من التفاصيل: الاطلاع على تقرير تطورات المالية العامة والدين الحكومي الصادر عن سلطة النقد، www.pma.ps.

خلفية تراجع بند الأجور والرواتب وبند غير الأجور بنحو 1.1% و2.0%، مقابل زيادة النفقات التطويرية بنسبة 21.1%.



أدت هذه التطورات في المحصلة إلى فائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات بنحو 48 مليون شيكل (ما يقارب نحو 0.4% من الناتج المحلي الاسمي)، إلا أن هذا الفائض لا يعبر عن حقيقة الوضع المالي للحكومة، فعلى أساس الالتزام حقق هذا الرصيد عجزاً بنحو 1.2 مليار شيكل، أو ما يعادل 8.4% من الناتج المحلي الاسمي.

ومن ناحية أخرى، استقر الدين العام الحكومي خلال الربع الثالث عند حوالي 22.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 21.0% و21.7% خلال الربع السابق والمناظر على الترتيب، ليبليغ بذلك حوالي 3.8 مليار دولار، الدين المحلي الحكومي نحو 65.1% منها.

التطورات المصرفية⁸



شهد الربع الثالث من العام 2021، نمو إجمالي الموجودات/المطلوبات بنحو 14.5% على الأساس السنوي، و3.4% على الأساس الربعي، لتبلغ حوالي 21.3 مليار دولار، مستفيداً من حالة التحسن الاقتصادي وتنامي ثقة الافراد. وهنا لا بد من الإشارة إلى الأثر المتوقع لسعر صرف الدولار

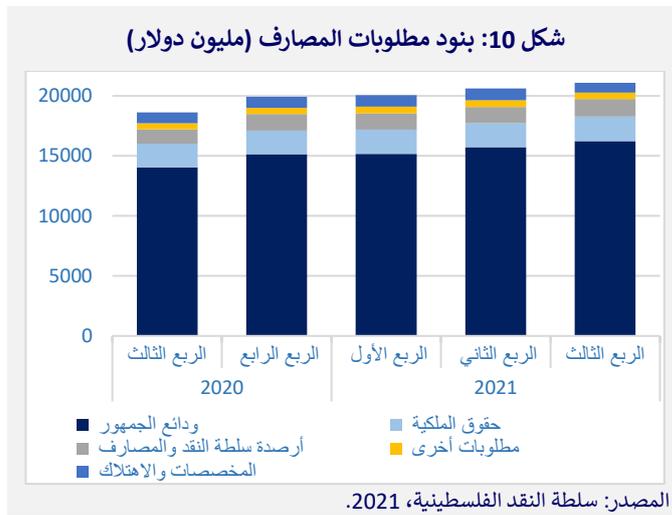
¹¹ مصدر البيانات: سلطة النقد، موجودات ومطلوبات المصارف العاملة في فلسطين،

<https://www.pma.ps/ar/Statistics//MonthlyStatisticalBulletin>

لمزيد من التفاصيل: الاطلاع على تقرير التطورات النقدية والمصرفية الصادر عن سلطة النقد، www.pma.ps.

مقابل الشيك خاصة على الأساس السنوي، إذ يتوقع أن يؤدي انخفاض الدولار مقابل الشيك إلى زيادة الموجودات/المطلوبات، نظراً لكون جزء مهماً منها بعملة الشيك.

فعلى جانب الموجودات، والذي تشكل التسهيلات الائتمانية الجزء الأكبر منه كما هو موضح في الشكل (9)، طال الارتفاع غالبية بنوده باستثناء الأصول الأخرى التي انخفضت بنحو 12.5% على الأساس السنوي. إذ ارتفعت التسهيلات الائتمانية بنسبة 5.9%، والأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف بواقع 32.1%، بالإضافة لزيادة بند النقدية بنحو 40.6% على خلفية تراكم فائض الشيك، وبند محفظة الأوراق المالية والاستثمارات بنسبة 11.1%.



أما جانب المطلوبات والذي تشكل ودائع الجمهور أكثر من ثلاثة أرباعه، فقد طالت الزيادة جميع بنوده الأساسية بلا استثناء، بواقع 15.4% في ودائع الجمهور، عاكسةً بذلك تزايد الثقة بالقطاع المصرفي، إلى جانب ارتفاع حقوق الملكية وأرصدة سلطة النقد والمصارف بنحو 5.3% و20.4%،

على الترتيب، وختاماً بنمو حجم المخصصات بنسبة 15.7% والمطلوبات الأخرى بواقع 8.8%.

صندوق (1): التحول الرقمي، التوجه الجديد لسلطة النقد

لعبت سلطة النقد دوراً مهماً في مجال التحول الرقمي، وهو ما تجلّى في ترخيص خمس شركات لخدمات الدفع الإلكتروني⁹ في الآونة الأخيرة، لتوفير خدمة المحافظ الإلكترونية. وتعد المحفظة الإلكترونية خدمة إلكترونية تحول فيها النقود إلى أرصدة رقمية، تتيح من خلالها للإفراد إيداع النقود وسحبها في

⁹ شركات الدفع المرخصة من قبل سلطة النقد هي؛ الشركة الوطنية للدفع الإلكتروني، شركة بال باي للدفع المسبق، شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع، شركة مانتشات للدفع الإلكتروني، وشركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني.

أي وقت وتحويل الأموال لأي شخص موجود داخل فلسطين، والتسوق ودفع الفواتير من خلال وكلاء معتمدين لهذه الشركات منتشرين في كافة المحافظات.

وتساعد هذه المحافظ في إتاحة الفرصة أمام الأفراد للقيام بمدفوعاتهم ضمن سقف معينة دون الحاجة للنقد (الكاش)، وذلك من خلال شحن المحفظة بمبلغ معين من المال مسبقاً، وهو ما قد يتم من خلال حساب بنكي أو بدونه، إذ لا تشترط هذه الخدمة حصول الأفراد على حساب في البنك، الأمر الذي من شأنه توفير الخدمات المالية الأكبر شريحة ممكنة للأفراد، وهو ما ينسجم مع التوجهات العامة لسلطة النقد في تعزيز الشمول المالي.

وفي إطار ذلك، عمدت سلطة النقد في الآونة الأخيرة على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة ووضع الأطر القانونية اللازمة لتقديم هذه الخدمة، بما يضمن حقوق الأفراد، وأمن معلوماتهم، وحمايتهم من المخاطر الإلكترونية، وذلك دون التقليل من جاذبية الاستثمار في هذا المجال، بالإضافة لحملة التوعية التي تستهدف مختلف شرائح المجتمع، للتعريف بالمحافظ الإلكترونية، وآلية استخدامها، وما يترتب على المستخدمين والمستثمرين من حقوق والالتزامات، وتسليط الضوء على أهم مزاياها.

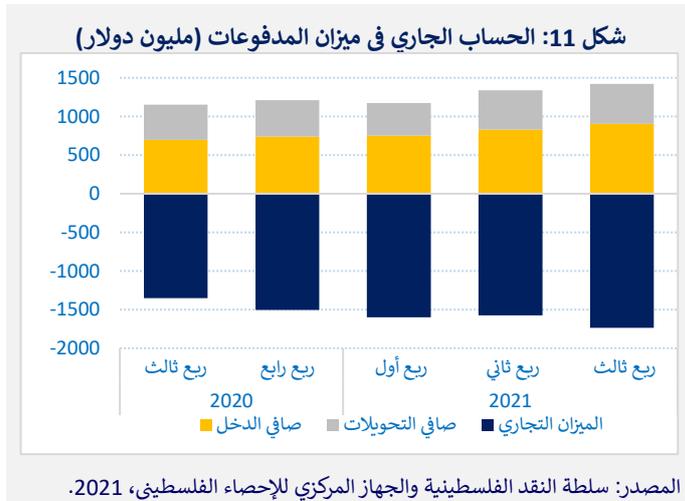
وقد تكلفت تلك الجهود في تزايد عدد الأفراد ممتلكي المحافظ الإلكترونية بسرعة كبيرة، إذ ارتفع هذا العدد خلال الربع الثالث بنحو 41.8% مقارنة بالربع السابق، ليبليغ نحو 172 ألف فرد، منهم نحو 75.7% ذكور، و24.3% إناث. علاوةً على ذلك، نما حجم المحافظ بما يربوا عن الضعف، لتبلغ قيمتها ما يقارب الـ 1.2 مليون دولار، في حين شهدت أعداد الحركات على المحافظ تضاعفاً لنفس الفترة. وهو ما يعكس زيادة اعتماد الأفراد على سداد التزاماتهم من خلالها، إذ بلغ حجم إجمالي العمليات المالية المنفذة باستخدام المحافظ الإلكترونية حوالي 29.7 مليون دولار خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2021. ويظهر الجدول التالي تفاصيل تلك التطورات:

شركات الدفع الإلكتروني

نسبة التغير	الربع الثالث	الربع الثاني	
↑ 37.7%	130,182	94,537	عدد الذكور مملكي المحافظ الإلكترونية
↑ 56.4%	41,823	26,753	عدد الإناث مملكي المحافظ الإلكترونية
↑ 108.2%	397,110	190,757	عدد الحركات
↑ 120.8%	1,232,063 USD	557,895 USD	قيمة المحافظ الإلكترونية

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2022

القطاع الخارجي¹⁰



بلغ عجز الحساب الجاري خلال الربع الثالث 316.0 مليون دولار، مرتفعاً بنحو 7.1% مقارنة بالربع السابق، إلا أنه انخفض بحوالي 22.0% مقارنة بالربع المناظر. ويعهد انخفاض العجز على الأساس السنوي إلى زيادة في فوائض حسابي الدخل والتحويلات الجارية، وهو ما عوض جزءاً من الفجوة التي تركها عجز الميزان التجاري المتزايد.

ويعد عجز الميزان التجاري المسبب الرئيسي لعجز الحساب الجاري، والذي بلغ خلال الربع الثالث 1.7 مليار دولار، بزيادة عن الربع المناظر والسابق بنحو 23.2% و5.5%، على التوالي. وتعد هذه الزيادة إلى ارتفاع الواردات بشكلٍ فاق أثر التحسن في الصادرات.

¹⁰ مصدر البيانات: سلطة النقد الفلسطينية، ميزان المدفوعات،

<https://www.pma.ps/ar/Statistics//MonthlyStatisticalBulletin>

لمزيد من التفاصيل: الاطلاع على تقرير استدامة الحساب الجاري الصادر عن سلطة النقد، www.pma.ps

أما حساب الدخل، فقد ارتفع فائضه بواقع 32.7% على الأساس السنوي و9.0% على الأساس الربعي، ليلج حوالي 906.0 مليون دولار، مدفوعاً بزيادة تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات، إلى جانب نمو معدل الأجر اليومي بالشيكل، علاوةً على استمرار تراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل.

كذلك أيضاً، شهد فائض حساب التحويلات الجارية نمواً على الأساس السنوي بنحو 59.7%، ليلج 514.0 مليون دولار، في حين استقر مقارنةً بالربع السابق.

مؤشر القدس للأوراق المالية¹¹



تمثل أسواق المال مرآة للحالة الاقتصادية، فمع التحسن الذي شهده الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الثالث 2021، شهد مؤشر القدس تحسناً بنحو 28.7% و11.5%، على الأساس السنوي والربعي، على الترتيب، ليلج 577.1 نقطة وهو أعلى مستوى له منذ سنوات. عاكساً في ثناياه حركة تداول

نشطة وتحسن مستويات السيولة في ضوء الإفصاحات المالية النصف سنوية.

وبمزيد من التفصيل، شكل تحسن مؤشر الخدمات بنحو 33.0% أولاً، والاستثمار بواقع 28.7% ثانياً، المحرك الرئيس لهذا الارتفاع، على الأساس السنوي. إلى جانب ارتفاع كل من مؤشر الصناعة، ومؤشر البنوك والخدمات المالية، ومؤشر التأمين بمقدار 24.6% و17.3% و12.3%، على الترتيب.

¹¹ مصدر البيانات: بورصة فلسطين، بيانات السوق، النشرة الإحصائية الشهرية،

<https://web.pex.ps/eyJDT05UUKVTSUQiOiI3NSIsIklTQ09OVCI6ZmFsc2UsIkkxBTkJRCl6Ijc4IiwiTUFJTlBBUkVVOEIEljoyOTYsIk1FTlVJRCl6NDAwLCJQVJFTlRJRCl6MzA3LCJSRVFJRCl6MTR9>

المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني

المؤشر	2021			2020			2019		
	ربع ثالث	ربع ثاني	ربع أول	ربع رابع	ربع ثالث	ربع ثاني	ربع أول	ربع رابع	ربع ثالث
	(معدل تغير سنوي)								
الناتج المحلي الحقيقي في فلسطين	6.7	19.1	5.9-	12.2-	10.8-	19.5-	3.5-	1.4-	0.2-
الضفة الغربية	7.2	21.8	5.9-	11.8-	10.2-	20.4-	2.8-	1.6-	0.3-
قطاع غزة	4.0	7.3	5.9-	14.0-	13.4-	15.4-	6.6-	0.6-	-0.1
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي	3.7	16.1	8.3-	14.5-	13.1-	21.6-	9.5-	4.2-	3.1-
الضفة الغربية	4.3	18.9	8.2-	13.9-	12.4-	22.3-	9.1-	4.1-	2.8-
قطاع غزة	1.3	4.5	8.5-	16.5-	15.8-	17.8-	10.4-	3.8-	3.3-
	(معدل تغير سنوي)								
الأسعار والتضخم									
فلسطين	2.2	1.9	0.4-	0.6-	2.0-	1.5-	1.2	1.6	1.9
الضفة الغربية	2.1	2.3	0.3-	0.8-	2.2-	1.8-	2.5	1.2	1.8
قطاع غزة	2.0	0.1	1.2-	0.9	1.8-	1.2-	0.1	0.2-	0.8
	(كنسبة من القوى العاملة)								
معدلات البطالة									
فلسطين	27.3	26.4	27.8	23.4	28.3	26.5	25.0	24.0	24.6
الضفة الغربية	14.7	16.9	17.1	14.9	18.5	14.7	14.2	13.7	13.3
قطاع غزة	50.2	44.7	47.9	43.1	48.6	49.1	45.5	42.7	45.1
	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)								
الطلب الكلي									
الاستهلاك الكلي	112.4	110.8	112.5	113.6	111.9	115.8	109.8	110.4	111.6
عام	25.6	24.8	23.2	26.5	23.7	24.8	19.2	21.4	21.1
خاص	86.8	86.0	89.4	87.2	88.1	91.0	90.6	89.1	90.6
إجمالي التكوين الرأسمالي	25.9	23.8	24.6	24.3	23.0	21.5	24.3	26.6	27.1
الميزان التجاري	38.8-	35.4-	37.8-	36.9-	34.9-	33.0-	-34.9	-35.1	-39.3
	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)								
المالية العامة									
الإيرادات العامة والمنح	25.3	25.0	24.5	46.1	9.8	20.2	24.9	27.4	28.9
النفقات العامة وصافي الإقراض	25.0	24.7	16.2	50.3	19.9	13.3	20.1	32.2	21.0
الرصيد الكلي (قبل الدعم الخارجي)	0.9-	1.9-	8.0	6.4-	12.8-	1.1	2.9	7.5-	3.8
الرصيد الكلي (بعد الدعم الخارجي)	0.4	0.4-	8.2	4.2-	10.2-	6.9	4.7	4.9-	7.9
إجمالي الدين	22.0	21.1	20.9	23.5	21.7	21.4	17.0	16.3	17.3
داخلي	14.3	13.6	13.2	14.9	13.5	12.4	9.4	9.2	10.6
خارجي	7.7	7.5	7.8	8.5	8.2	9.0	7.6	7.1	6.7

تابع) المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني

المؤشر	2021			2020			2019		
	ربع ثالث	ربع ثاني	ربع أول	ربع رابع	ربع ثالث	ربع ثاني	ربع أول	ربع رابع	ربع ثالث
(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)									
القطاع الخارجي									
الصادرات	17.6	17.8	16.7	18.7	17.1	15.3	13.1	16.3	15.0
الواردات	56.4	53.2	54.4	55.7	52.0	48.4	48.0	51.3	54.3
صافي الدخل	20.2	18.7	17.7	18.2	18.0	12.5	16.1	17.5	20.4
منها تعويضات العاملين	19.2	17.5	17.0	17.6	17.2	12.5	16.0	16.8	19.8
صافي التحويلات الجارية	11.5	11.4	10.0	11.6	11.7	13.7	10.5	8.8	10.8
منها للقطاع الحكومي	2.3	2.8	1.2	2.3	3.0	5.5	2.6	2.8	4.3
الحساب الجاري	7.1-	5.3-	10.1-	7.2-	5.2-	-6.8	-8.2	-8.8	-8.1
(معدل التغير السنوي)									
القطاع النقدي									
موجودات/ مطلوبات الجهاز المصرفي	14.5	13.1	13.3	10.9	7.6	9.3	7.3	10.5	6.9
التسهيلات الائتمانية، منها:	5.9	7.2	9.7	11.5	10.6	7.9	7.9	7.2	7.9
للقطاع العام	16.3	33.6	39.9	41.6	39.6	11.4	24.3	18.3	26.2
للقطاع الخاص	3.1	1.4	4.4	5.6	4.9	7.2	5.1	5.1	4.9
ودائع العملاء	15.4	13.8	14.1	13.1	8.0	9.7	7.3	9.5	6.8
حقوق الملكية	5.3	0.5	1.3	-0.1	0.9	1.5	3.1	3.3	4.2
بنود تذكيرية									
الناتج المحلي الحقيقي (مليون دولار)	3,738.8	3,734.3	3,607.5	3,540.6	3,506.2	3,134.9	3,833.7	4,032.4	3,930.1
الناتج المحلي الاسمي (مليون دولار)	4,480.4	4,447.4	4,235.5	4,068.1	3,865.4	3,388.5	4,239.3	4,439.9	4,315.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، 2021.

المؤشرات الرئيسية للاقتصاد العالمي

المؤشر	2021			2020			2019		
	ربع ثالث	ربع ثاني	ربع أول	ربع رابع	ربع ثالث	ربع ثاني	ربع أول	ربع رابع	ربع ثالث
معدل النمو	نسبة مئوية								
الولايات المتحدة	4.9	12.2	0.4	2.4-	2.8-	9.0-	0.3	2.3	2.1
اليورو	3.9	14.3	1.3-	4.9-	4.2-	-14.6	-3.3		1.4
الصين	4.9	7.9	18.3	6.5	4.9	3.2	6.8-	6.0	6.0
إسرائيل	4.4	17.2	0.7-	0.3-	0.6-	8.0-	04	4.1	4.3
الأردن	2.7	3.2	0.3	1.6-	2.2-	3.6-	1.3	2.1	1.9
معدل التضخم	نسبة مئوية								
الولايات المتحدة	5.4	4.9	1.9	1.2	1.2	0.4	2.1	2.0	1.8
اليورو	2.9	1.8	1.0	0.3-	0.0	0.2	1.1	1.0	0.9
الصين	0.8	1.1	0.0	0.1	2.3	2.7	5.0	4.3	2.9
إسرائيل	2.2	1.3	-0.1	-0.7	0.7-	2.0-	0.1	0.4	1.4
الأردن	1.9	1.6	0.1	-0.1	-0.4	-0.1	1.9	0.1	0.0
الأسعار العالمية									
أسعار النفط (\$)	71.7	67.1	59.3	43.6	42.0	30.3	49.1	60.4	59.7
أسعار الذهب (\$)	1,789.4	1,816.5	1,797.8	1,873.5	1,911.4	1,710.5	1,583.2	1,480.3	1,341.7
أسعار الغذاء (مؤشر)	127.3	124.9	116.3	105.1	96.9	93.1	100.1	98.8	94.6
معدل البطالة	نسبة مئوية								
الولايات المتحدة	5.1	5.9	6.2	6.8	8.9	13.1	3.5	3.6	3.6
اليورو	7.5	8.0	8.2	8.3	8.6	7.6	7.3	7.4	7.5
الصين	5.0	5.0	5.4	5.2	5.6	5.9	5.8	5.1	5.3
إسرائيل	5.0	5.3	5.0	4.7	4.7	4.2	3.5	3.7	3.6
الأردن	23.2	24.8	25.0	24.7	23.9	23.0	19.3	19.0	19.1

المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، وموقع tradingeconomics.com، 2021، والبنك المركزي الإسرائيلي.